



نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقارير المتعلقة به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية قبل يوم 14 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، 02/00 - 15 أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2017/29*

Original: English

الجشع أمر بشع: حيث شركات تسعى للربح وممارسات تجارية تقييدية في عالم يستحوذ فيه الفائز على نصيب الأسد

جنيف، 14 أيلول/سبتمبر 2017 - أشار تقرير جديد للأونكتاد إلى أن العولمة المفرطة أججت الممارسات التجارية التقييدية، وأن الربح الذي تولده هذه الممارسات أفضى إلى زيادة التفاوت في عالم يستحوذ فيه الفائز على نصيب الأسد.

وقال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، بمناسبة إصدار تقرير التجارة والتنمية 2017: ما وراء النقش - نحو صفقة عالمية جديدة إنه "الكي يتم السيطرة على هذه الحلقة ومنعها من الانفلات، يتعين على السلطات العامة، على الصعيدين الوطني والدولي، أن تعمل على استعادة التعامل مع المعرفة والمنافسة كمنافع وملكية عامة".

الاكتساب من السلطة بدون رحاء

ويخلص التقرير إلى أن الشركات الكبيرة تمكنت من زيادة أرباحها من خلال التوسع المستمر لأسواقها وزيادة الضغوط التي تمارسها على السلطات والتحايل على قواعد اللعبة. فقد كشفت أزمة 2008 هذه الممارسات في الأسواق المالية، وأصبح واضحاً للعيان كيف يساء استخدام الملاذات الضريبية وكيف تُستغل من قبل أغنى الأغنياء والذين لا تتجاوز نسبتهم الواحد في المائة. غير أن هذه الممارسات توسعت لتشمل أيضاً القطاعات غير المالية.

وأضاف السيد كيتويي أن "سلطة السوق وتركزها قد أدت إلى ازدياداً حاداً في الإيرادات والأصول المادية والأصول الأخرى، مثل حقوق الملكية الفكرية".

ويُظهر التقرير، من خلال تحليله بيانات شركات غير مالية في 56 بلداً متقدماً والنمو ونامياً، أن الفائزين يستحوذون على نصيب الأسد. ففي الفترة من 1995 إلى 2015، ارتفعت نسبة الفائض من الأرباح من 4 إلى 23 في المائة من إجمالي أرباح جميع الشركات، ومن 19 إلى 40 في المائة بالنسبة إلى أكبر 100 شركة (انظر الرسم). وفي عام 1995، كانت القيمة السوقية لأكبر 100 شركة أكبر بـ 31 مرة من القيمة السوقية لأصغر 2000 شركة؛ وبعد مضي 20 عاماً أصبحت هذه القيمة أكبر بـ 7000 مرة.

ولاحظ الأونكتاد أن الشركات الكبرى من الأسواق والاقتصادات الناشئة بدأت تدخل إلى الساحة العالمية، ويعود ذلك أساساً إلى التوسع الذي شهدته الأسواق المحلية. ومع ذلك، لا تزال الشركات من البلدان المتقدمة تهيمن، لا سيما في القطاعات عالية الربحية مثل المستحضرات الصيدلانية ووسائل الإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وهذه القطاعات التي ما يزال يتركز فيها غالبية تحويلات الأرباح عبر الحدود.

وعلى الرغم من أن هذه الشركات أصبحت تسيطر على الأسواق أكثر من أي وقت مضى، فإن نصيبها من العاملة لم يرتفع بشكل مماثل. فعلى سبيل المثال، ارتفعت نسبة التركيز السوقي لأكبر 100 شركة أربعة أضعاف في القيمة السوقية، ولكن بأقل من ضعفين في العمالة.

وأضاف السيد كيتويي قائلاً "إننا نعيش اليوم عالماً من الأرباح بدون رخاء، حيث سلطة السوق الغير متوازنة تعد عامل قوي يدفع إلى زيادة تفاوت بين الدخل".

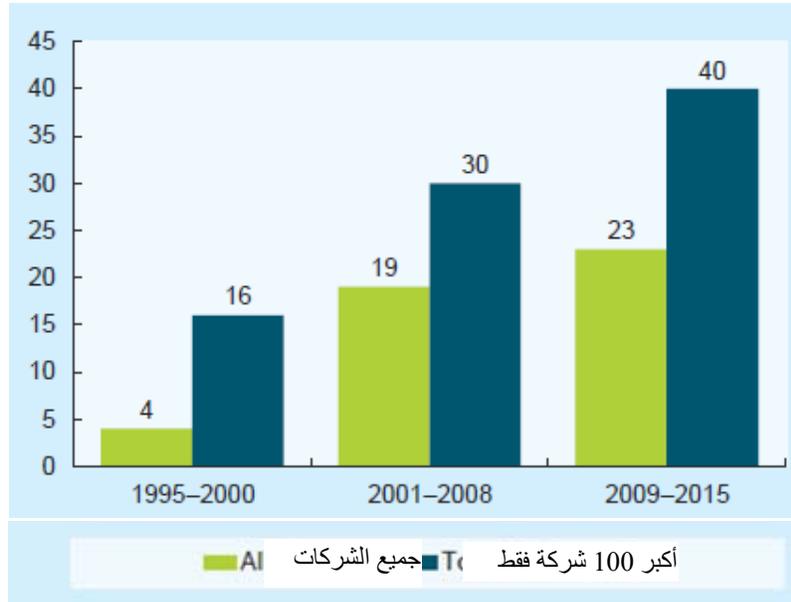
العولمة المفرطة تولد أشكالاً جديدة من الحماية

وفقاً لتقرير الأونكتاد، لا تمثل الاحتكارات الطبيعية التي تنشأ من الطفرات التكنولوجية غير جزء صغير من مشهد اليوم. ولكن لا يعود الفضل في توسع امبراطوريات الشركات الكبرى إلى براعتها التكنولوجية فقط، بل يعود أيضاً إلى عدم فعالية قوانين مكافحة الاحتكارات، وكذلك الحماية المفرطة للملكية الفكرية واستراتيجيات الاندماج والاستحواذ العدوانية.

واستناداً إلى بيانات عدد من الشركات الأمريكية التي تعمل في البرازيل، والصين، والهند، يفيد التقرير أن تزايد حماية براءات الاختراع في ثلاثة من القطاعات ذات التكنولوجيا العالية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمواد الكيميائية، والمستحضرات الصيدلانية)، مرتبط بارتفاع أرباح هذه الشركات، على عكس حال الشركات المحلية، التي يتزايد تخلفها عن الركب.

وأتاح التهرب الضريبي، وبيع أصول القطاع العام بأسعار بخسة، والإعانات والدعم الحكومي إلى الشركات الكبرى وإعادة شراء أسهم هذه الشركات، فرصاً جديدة للاكتساب والتربح من الربح، وزيادة تعويضات المديرين التنفيذيين ورواتبهم ومكافأاتهم. ووفقاً لتقرير الأونكتاد، فإن الحلقة المفرغة للقوة السوقية والتي تولد قوة الضغط لمجاميع المصالح تعني أن العالم السفلي والخفي لاقتصادي الشركات التي تسعى للاكتساب والتربح من الربح بدأ يكتسب شرعية، ويسهم بشكل منهجي في زيادة التفاوت في الدخل، وفي اختلال توازن قوى الاقتصاد العالمي.

حصّة فائض الأرباح من الأرباح الكلية، 1995-2015
(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة بيانات تومسون رويترز وورلدسكوب.

*** ** ***